

توقعات بنمو إجمالي الدخل المحلي والصادرات في مصر بشكل قوي في الأعوام القادمة

أوضح تقرير توقعات التجارة الأخير الصادر عن بنك HSBC أنه من المتوقع نمو إجمالي الدخل المحلي والصادرات في مصر بشكل قوي في الأعوام القادمة مدعماً بنمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية لتمويل العديد من المشاريع الرئيسية.

وأشار تقرير توقعات التجارة النصف سنوي الصادر عن بنك HSBC بتحسّن توقعات النمو في مصر بشكل ملحوظ في العام الماضي. ولقد أبدت الحكومة التزامها تجاه إعداد وتنفيذ برنامج التعديلات والإصلاحات، مما ساعد فعلياً في زيادة النمو الاقتصادي. وإذا توالى هذا الالتزام والاستقرار السياسي، فستستمر زيادة معدلات النمو معززتاً بالدعم المستمر الذي تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية.

وعلق عمرو البهي، رئيس قطاع التمويل والائتمان للمؤسسات بينك إتش إس بي سي مصر علي التقرير: "أن النجاح الذي حققه مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي أقيم في شهر مارس، والذي نتج عنه تعهدات بتمويل بعض المشاريع الاستثمارية والصفقات التجارية والذي سيساعد في تعزيز التوقعات المستقبلية للنمو والتجارة على المدى الطويل. وهناك فرص نمو كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر وسيكون واحداً من محفزات الاقتصاد المصري وسيساعد علي دفع عجلة النمو الاقتصادي."

ومن ضمن الأولويات الرئيسية للحكومة هو زيادة حجم الاستثمار، ووضع كحجر زاوية لاستراتيجية النمو، والتي تعتمد علي التركيز على المشاريع الكبرى مثل مشروع تطوير وتوسيع منطقة قناة السويس والعديد من مشاريع الطاقة.

طرق تصدير هامة ينبغي مراقبتها – من المتوقع أن تتراجع مساهمة صادرات النفط والغاز في النمو الإجمالي للصادرات من حوالي ٢٥٪ في عام ٢٠١٥-٢٠٢٠ إلى ١٤٪ فقط حتى عام ٢٠٣٠. وهذا الأمر سيعكس تأثير تزايد النشاط الاقتصادي المحلي، مما سيقبل من توفر الطاقة للتصدير. وعلاوةً على ذلك، سيكون هناك نمواً قوياً في صادرات المواد الكيماوية والسلع والآلات ومعدات المواصلات حيث تحتل مصر موقع الصدارة من حيث استيراد السلع ذات القيمة المضافة. وبالفعل، فإن مساهمة نمو صادرات المواد الغذائية والمنتجات الحيوانية سينخفض من ١٦٪ إلى ٧٪. وتظهر توقعاتنا بأن وجهتان التصدير الأسرع نمواً بالنسبة لمصر (من الدول التي شملها هذا الاستبيان) خلال العقد وحتى عام ٢٠٣٠ ستكون الصين (١٢٪ سنوياً) والهند (١١٪ سنوياً).



طرق استيراد هامة ينبغي مراقبتها – من المتوقع أن تتغير تركيبة قطاع الواردات قليلاً على مدى الأعوام الـ ١٥ المقبلة. وستبقى واردات الآلات الصناعية هي الفئة الرائدة في هذا المجال حيث تشكل ما يقارب ١٩٪ من النمو في إجمالي الواردات في السنوات العشر القادمة حتى حلول عام ٢٠٣٠ (من ١٧٪ في عام ٢٠١٥-٢٠٢٠) نظراً لاهتمام مصر بتحديث بنيتها التحتية وتحديث صناعاتها وتلبية الطلب المتنامي على السلع الاستهلاكية المعمرة. ولا يزال النمو القوي للدخل الإجمالي المحلي يستلزم نمواً قوياً في الطاقة، إلا أن انتعاش الإنتاج المحلي سينتج عنه مساهمة الطاقة في تراجع نمو الواردات من ١١٪ في ٢٠١٥-٢٠٢٠ إلى ٥٪ في ٢٠٢١-٢٠٣٠. هذا وستكون الاقتصادات الآسيوية هي المصادر الأسرع نمواً لواردات البضائع القادمة إلى مصر على مدى الفترة المتوقعة من العقد حتى عام ٢٠٣٠. ونتوقع أن تؤدي قيمة الواردات القادمة من الصين وفيتنام (التي تتزايد بنسبة ١٢٪ سنوياً) بالإضافة إلى الهند (١١٪ سنوياً) إلى هذا التوسع. وهو ما سيؤدي لأن تصبح الصين والهند هما المزودين الرائدتين للواردات المصرية بحلول عام ٢٠٣٠.

لطالما لعبت التجارة الأجنبية دوراً محدوداً في الاقتصاد المصري، ولكن من المتوقع أن تزيد حصتها من إجمالي الدخل المحلي على مدى السنوات المقبلة بالرغم من الهبوط المحتمل في تجارة النفط والغاز. وهذا بدوره سيعكس مزيجاً من زيادة في إنتاج الطاقة المحلية ونمواً مرتفعاً في الصادرات للبضائع ذات القيمة المضافة مثل البلاستيك والكيماويات (وخاصة كبريتات الأمونيوم ونترات السلفات واليوريا) وهذا مترتباً على التركيز الحالي للبلاد على الهيدروكربونات. ومع توقع مساهمة الاستثمار في تعزيز النمو، فإن واردات الآلات الصناعية ومعدات المواصلات والنقل ستلعب دوراً مهماً بشكل متزايد في التجارة المصرية على المدى الطويل.

(انتهى/المزيد)

ملاحظات للمحررين:

حول توقعات التجارة لدى HSBC – الصادرة عن أكسفورد ايكونوميكس

صممت أكسفورد ايكونوميكس خدمةً فريدةً من نوعها لـ HSBC تتمثل بتوقع التجارة البيئية للبضائع، استناداً إلى التحليل الخاص بـ HSBC والتوقعات بشأن الاقتصاد العالمي. وقد تم تبني الأسلوب من القمة إلى القاعدة مع استخدام مجموعة النماذج الخاصة بأكسفورد ايكونوميكس للتأكد من التناسق والانسجام بين توقعات HSBC بشأن النمو الاقتصادي وأسعار الصرف في الدول الهامة والتصورات الأكثر تخصصاً بالنسبة لتدفقات التجارة الثنائية المقدمة هنا.

تستخدم أكسفورد ايكونوميكس إطار عمل عالمي للمحاكاة مع توقعات التجارة البيئية الرئيسية التي يتم صياغتها حسب الطلب النهائي في السوق الهدف والتنافسية لدى المصدرين (التي تقاس حسب تكاليف العمل النسبية). ويتم تحديد حصص الصادرات والواردات والتجارة مع كلاً من التقييمات التاريخية والتوقعات بشأن الفترات من عام ٢٠١٤-٢٠١٦ و ٢٠١٧-٢٠٢٠ و ٢٠٢١-٢٠٣٠.



يتم تقسيم توقعات التجارة البينية الرئيسية أيضاً حسب القطاع باستخدام توقعات أكسفورد إيكونوميكس حسب المجال للإبلاغ عن التوجهات المستقبلية للإنتاج. ويتم تصنيف القطاعات حسب نظام تصنيفات التجارة الدولية القياسية الصادرة عن الأمم المتحدة (SITC) في مستوى من رقمين ويتم تجميعها في ٣٠ عنواناً قطاعياً.

تقدم أكسفورد إيكونوميكس تقريراً عالمياً لـ HSBC بالإضافة إلى تقارير إقليمية أكثر تخصصاً لـ ٢٣ دولة التالية: هونغ كونغ والصين وأستراليا واندونيسيا وماليزيا والهند وسنغافورة وفيتنام وبنغلاديش وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والمكسيك والأرجنتين والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا وألمانيا وبولندا وإيرلندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر. ويتضمن التحليل أيضاً التجارة مع اليابان وكوريا لعينة يكون إجمالي عددها ٢٥ دولة رئيسية.

تم إعداد كافة بيانات تدفقات التجارة في قيم بالدولار الأمريكي (باستخدام أسعار صرف السوق) ما لم يحدد خلاف ذلك. وهذا يعني بأن التقلبات في شروط التجارة في دولة ما نتيجة إلى الأسعار ذات الصلة وتأثيرات أسعار الصرف يتم عكسها في البيانات.

بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م.

تأسس بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م. في عام ١٩٨٢ تحت اسم بنك هونج كونج المصري ش.م.م. وفي إبريل عام ٢٠٠١ تم تغيير اسمه إلى بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م. ترتباً على قيام مجموعة HSBC بزيادة حصتها في رأسماله من ٤٠% إلى ٩٤,٥%. ويعتبر بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م. واحداً من أكبر البنوك متعددة الجنسيات العاملة في مصر، وهو يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية بما في ذلك الخدمات المالية من خلال شبكة تضم أكثر من ٧٠ فرعاً ومنفذاً في المدن الرئيسية بمصر.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

رولا نصير

مسئول التواصل والأعلام

بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م.

هاتف: ٢٥٢٩ ٨٣٨٧

البريد الإلكتروني: rola.nosseir@hsbc.com

(انتهى/الكل)